

لا فروف: على القوى العالمية الكف عن محاولات فرض تفوقها على العالم

دونيتسك ولوغانسك ستطرحان صيغة جديدة لبروتوكول مينسك



دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف القوى العالمية إلى استخلاص العبر من تاريخ الحرب العالمية الأولى والتخلي عن محاولات فرض رؤيتها الخاصة على العالم.

وقال لافروف في كلمة ألقاها في مؤتمر «الحرب العالمية الأولى ومصير أبناء الوطن» في موسكو أمس، «لا ينبغي الاسترشاد بأهداف نفعية ضيقة وفرض رؤيتك «المفوق» على العالم، واللجوء إلى الوسائل كافة من دون تفريق لتحقيق هذه الأهداف».

وأكد الوزير الروسي أنه يجب في الظروف الحالية إعداد مناهج شاملة لتسوية النزاعات وللبحث عن حلول للأخطار والتهديدات العالمية المشتركة، مضيفاً أن روسيا اليوم تدعو، كما دعت عشية نشوب الحرب العالمية الأولى، إلى تسوية النزاعات كافة في العالم بشكل سلمي، ومكافحة كل مظاهر العنصرية والتمييز العنصري والنزعات القومية المتشددة والشوفينية.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية أن أوكرانيا خرفت بشكل صارخ بيان جنيف الصادر في 17 نيسان، ودعتها إلى تنفيذ التزاماتها، مؤكدة أن الجانب الأوكراني قام بدلا من تخفيف التوتر بتنشيط عملياته القتالية باستخدام أسلحة ثقيلة في جنوب شرقي البلاد، ما أدى إلى مقتل الآلاف.

جاء ذلك في بيان صدر عن الخارجية الروسية أمس تعليقا على دعوة رئيس الوزراء الأوكراني أرسيني ياتسنيوك للعودة إلى المفاوضات لتسوية الأزمة الأوكرانية

في إطار جنيف، أي بمشاركة ممثلي روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وأضاف البيان أن سلطات كييف قامت بـ«مناورات غير واضحة وراء الكواليس» وإطلاق «وعود فارغة» بدلا من إجراء إصلاح دستوري حقيقي وإقامة حوار مع شعبيها، كما شككت الخارجية الروسية في جدوى العودة إلى إطار جنيف للمفاوضات الذي لم يحقق النتائج المتوقعة.

وعدا رئيس مجلس الدوما الروسي سيرغي ناريشكين إلى القيام بخطوات حثيثة لتفعيل الحوار بين السلطات المركزية في كييف وممثلي شرق أوكرانيا في إطار اتفاق مينسك.

وقال ناريشكين في كلمة ألقاها في مجلس الجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في موسكو أمس: «من المهم اعتماد خطوات فعالة لعقد حوار دائم بين السلطات الأوكرانية المركزية وممثلي دونباس في إطار اتفاقات مينسك مع الأخذ في الاعتبار نتائج الانتخابات التي جرت في 26 تشرين الأول في أوكرانيا وفي 2 تشرين الثاني في جمهورية دونيتسك ولوغانسك».

وأعرب رئيس مجلس الدوما عن أمه في أن يتعاون البرلمان الأوكراني الجديد مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تسوية النزاع الداخلي في أوكرانيا بشكل سلمي وعادل.

وفي السياق، أعلنت جمهورية دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان أن جلسة جديدة لمجموعة الاتصال الثلاثية حول أوكرانيا ستعقد بعد أسبوعين على الأقل، وأنها ستطرحان فيها صيغة جديدة لبروتوكول مينسك.

وأشار بيان مشترك لقيادتي الجمهوريتين في شرق أوكرانيا إلى أنها ستعيان معوفين دائمين لهما إلى المفاوضات، كما ذكر البيان أن «رئيسي الجمهوريتين ورئيسي البرلمان لن يشاركا شخصيا في مشاورات مينسك، لكن مبعوفي الجمهوريتين سيعملان وفقا لتعليماتهم».

وأشار البيان إلى أن ممثلي دونيتسك ولوغانسك سيطرحون

تحقيق أميركي في قضية غسل أموال متصلة بأحد المقربين من الرئيس الروسي

الكرملين يستهجن هجمات الغرب على شخص بوتين

قال السكرتير الصحافي للرئيس الروسي دميتري بيسكوف إن روسيا القوية تجعل عددا من الدول يشعر بعدم الراحة، مشيراً إلى أن الكرملين يستهجن الهجمات من قبل الغرب على شخص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وأشار المسؤول الروسي إلى أن التجهيزات تحمل طابعاً شخصياً أكثر فاكتر، مشدداً على أن بوتين قائد قوي يجمع من حوله فئة كبيرة من الشعب وهو يتمسك بمواقف ثابتة ما يشكل عدم ارتياح للبعض.

جاءت تصريحات بيسكوف في حديث إلى الصحافيين رداً على سؤال بشأن اتهامات الولايات المتحدة لرجل الأعمال في المجال النشط غينادي تيمتشينكو بصلوعه في صفقات غير مشروعة تتعلق بغسل الأموال في الولايات المتحدة، إذ تحاول وسائل إعلام غربية ربط اسم الرئيس الروسي بـ«رجل الأعمال».

وكانت الشركة الدولية لتجارة الخامات «Gunvor»، التي أسسها تيمتشينكو أعلنت أنها توقفت عن شراء النفط من شركة النفط الروسية العملاقة «روس نفط» منذ

أكثر من عامين. تصريحات «Gunvor» جاءت بعد أنباء تحدثت عن تحقيق مزعوم باشرت النيابة العامة في الولايات المتحدة بإجرائه في نشاطات هذه الشركة واحتمال ضلوعها في صفقات غير مشروعة

وخصوصاً في ما يتعلق بالمساهم السابق فيها تيمتشينكو، حيث ذكرت صحيفة «ول ستريت جورنال» أن الادعاء الأميركي فتح تحقيقاً في قضية غسل أموال ربما تمس أحد أفراد الدائرة القريبة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وذكرت الصحيفة مستشهدة بأشخاص على مقربة من الأمر أن مكتب الادعاء الأميركي يحقق فيما إذا كان الملياردير الروسي غينادي تيمتشينكو قطب تجارة الغاز والشخصية المقربة من بوتين قد حول أموالاً ملتصقة بفساد في



موسكو ترفض المشاركة في إعداد القمة الخاصة بحماية المنشآت النووية

أكدت موسكو نيتها عدم المشاركة في إعداد القمة الخاصة بحماية المنشآت النووية، والمزمع عقدها في الولايات المتحدة عام 2016.

وفي بيان شددت وزارة الخارجية الروسية على أن موسكو تدعم دائماً تعزيز حماية المنشآت النووية وأنها شاركت بشكل نشط في القمم الدولية المماثلة منذ عام 2010، والتي ركزت على الدور المحوري للمنظمة الدولية للطاقة الذرية في تنسيق جهود الدول في هذا المجال.

وتابع البيان قائلًا إن القمم السابقة أسفرت عن توقيع وثائق مهمة بين الدول المشاركة، وساهم التزامها معظم التعهدات ذات الصلة إلى تقدم ملموس في مجال حماية المنشآت النووية، ما أدى إلى زوال جدوى مواصلة تنظيم لقاءات دولية جديدة على مستوى الرؤساء.

المحكمة العليا في إسبانيا ترفض طعناً لحكومة إقليم كاتالونيا

رفضت المحكمة العليا في إسبانيا أمس طلب حكومة كاتالونيا الخاص بعدم شرعية لجوء الحكومة المركزية إلى المحكمة الدستورية.

وتركزت القضية التي رفعتها حكومة كاتالونيا على الطعن في شرعية لجوء الحكومة المركزية إلى المحكمة الدستورية بشأن استطلاع الرأي الذي تنوي كاتالونيا إجراءه في 9 تشرين الثاني حول سيادة هذا الإقليم ذي الحكم الذاتي. وأكدت حكومة كاتالونيا في الطعن المقدم إلى المحكمة العليا أن «لجوء الحكومة المركزية إلى المحكمة الدستورية ينتهك حقوق المواطنين في المشاركة بحرية في التعبير».

ورأت المحكمة العليا أن على السلطات في كاتالونيا الامتنال لقرار المحكمة الدستورية الذي حظر إجراء استطلاع للرأي في 9 تشرين الثاني بشأن السيادة بمشاركة أجهزة حكومية.

وعلى رغم صدور قرار المحكمة، إلا أن حكومة كاتالونيا تواصل في الوقت الراهن الاستعدادات لإجراء هذا الاستطلاع، وبحسب قانونيين إسبان، يمكن أن يدفع ذلك المؤسسات القضائية إلى اتخاذ إجراءات لوقف هذا النشاط.



البناء

في الجلسة المقبلة من المفاوضات، صيغة جديدة لبروتوكول مينسك، مضيفاً أن ذلك مطلوب بسبب قيام كييف بـ«الغائه من جانب واحد عبر سحبها قانوني الوضع الخاص لدونباس والعفو العام».

وفي شأن متصل، أعرب فيغاوداس أوشاتسكاس سفير الاتحاد الأوروبي لدى موسكو، عن استعداد بروكسل لمنح أوكرانيا مساعدات مالية تمكنها من سد ما عليها من ديون لروسيا مقابل الغاز. وقال السفير الأوروبي في حديث أدلى به لراديو صدى موسكو: «الاتحاد الأوروبي يرضخ كميات غير مسبوقة من المساعدات لأوكرانيا تصل إلى 11 مليار يورو»، وأضاف: «لقد ساعدنا في التوصل إلى الاتفاق بين روسيا وأوكرانيا حول مجمل مسائل الغاز، وسوف تقدم الأموال اللازمة المرصودة من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لأوكرانيا بما يمكنها من تسديد ما عليها من ديون» مقابل الغاز الروسي.

وأشار أوشاتسكاس إلى ضرورة تركيز اهتمام أصدقاء أوكرانيا على تحويلها إلى دولة ذات سيادة ومستقلة اقتصادياً. وتابع: «أمل أن تتمكن غير الحوار من الإجماع على أن تحول أوكرانيا إلى كيان مستقل اقتصادياً يصب في صالحنا المشترك، بما يتيح أن تكف شركة «غازپروم» أو المفوضية الأوروبية أو صندوق النقد الدولي عن خدمة أوكرانيا باستمرار»، مشيراً إلى أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تطبيق أوكرانيا إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

وأعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري أن التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والقوى العالمية الست سيكون أصعب إذا امتدت المفاوضات بعد انتهاء الموعد المحدد، وهو 24 تشرين الثاني. وقال كيري: «أعتقد أن الأمر سيزداد تعقيداً إذا لم يتسن التزام الموعد النهائي»، مشيراً إلى أن الأمر ليس مستحيلاً. وأضاف أن الولايات المتحدة وحلفاءها لا يبحثون في الوقت الحالي لتعديل المفاوضات.

ويبدو أن تصريحات كيري تهدف جزئياً إلى زيادة الضغط على طهران لقبول الاتفاق الذي سيقيد تخصيبها لليورانيوم، وسيغرض عمليات تفتيش للتأكد من التزامها بنود الاتفاق.

وفي مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الفرنسي لوران فابيوس في باريس قال كيري مشيراً إلى الإيرانيين «من قههم وضع برنامج نووي سلمي وليس تصنيع للقبلة. ونحن نؤمن أنه ليس من الصعوبة إقناع العالم أن طابع المشروع سلمي».

وأشار فابيوس إلى أهمية أن تعمل باريس وواشنطن جنباً إلى جنب في الفترة التي تسبق المرحلة الختامية من المفاوضات بشأن برنامج طهران النووي.

وتوقع أن تستضيف عمان في 9 و10 من الشهر الجاري لقاء ثلاثياً حول الملف النووي الإيراني يشارك فيه كل من كيري ونظيره الإيراني جواد ظريف والرئيسة السابقة للدبلوماسية الأوروبية كاترين أشتون.

وحسب الجدول فإن على «سداسية» الوسطاء الدوليين وإيران التوصل إلى صيغة اتفاقية شاملة بشأن تسوية المسألة النووية الإيرانية، حيث يقدر دبلوماسيون مندى جمهورية الوثيقة حالياً بـ95 في المئة. وفي السياق، أكد المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإسلامي أن تغيير التركيبة السياسية في أميركا لن يؤثر في المفاوضات النووية، مضيفاً: «على الأميركيين أن يعترفوا بحقوق

الشعب الإيراني ويدعو المطالب المبالغ بها». وأشار حسين نقوي حسيني إلى المفاوضات النووية بين إيران ومجموعة I+5، وقال: «إن تغيير التركيبة السياسية في مجلس الشيوخ لن يؤثر في المفاوضات النووية، لأن المفاوضات لديها إطار محدد وستستمر وفق هذا الإطار».

وأكد حسيني أن على الأميركيين أن يتخذوا قراراً صعباً، وقال: «إن الجمهورية الإسلامية في إيران تترك أن اتخاذ الساسة الأميركيين للقرارات أمر صعب بالنظر للوبي الصهيوني في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، إلا أن عليهم هذه المرة أن يتجرعوا الكأس المرة».

وأضاف المسؤول الإيراني أن على الأميركيين أن يعترفوا بحقوق الشعب الإيراني وأن يراعوا ما، وقال: «لو كانت لديهم القدرة على اتخاذ القرار، فإننا سنتوصل إلى الاتفاق النهائي»، وتابع: «لو أراد الأميركيون أن يواصلوا مطالبهم المبالغ بها، ويتجاهلوا حقوق الشعب الإيراني، فلا يمكن التحويل على نتيجة المفاوضات».

وأعلن البنك المركزي الإيراني أمس تسلمه الدفعة الرابعة من العوائد النفطية المجمدة، وذلك في إطار المرحلة الثانية من الاتفاق النووي الموقت بين إيران والمجموعة الدولية. وأوضح المركزي الإيراني أن الدفعة الرابعة المرفج عنها والبالغة 500 مليون دولار، تمثل ديوناً مستحقة على الهند، حيث تسلمها المصرف المركزي الإماراتي وأودعها بحساب نظيره الإيراني.

ومع تسلم الوجبة الرابعة تكون طهران قد تسلمت 1.9 مليار دولار من أصل 2.8 مليار دولار في إطار المرحلة الثانية من الاتفاق النووي الموقت بين إيران والدول الست، كما كانت طهران قد تسلمت مبلغ 4.2 مليار من العوائد النفطية المجمدة في إطار المرحلة الأولى من الاتفاق على شكل دفعات.

«الناتو» يتعهد الحفاظ على المكاسب التي تحققت في أفغانستان

«بعد 31 كانون الأول ستكون القوات الأفغانية فقط مسؤولة عن حمل السلاح لكن هذا لا يعني نهاية التعاون مع حلف شمال الأطلسي بل بداية مرحلة جديدة».

ومن المتوقع أن يتبقى في أفغانستان كتيبة من عشرة آلاف جندي غربي معظمهم من الأميركيين بعد نهاية العام لتدريب وتقديم الدعم للقوات الأفغانية كما سيشارك 1800 جندي أميركي في عمليات مكافحة الإرهاب.

وفي وقت يسعى عبد الغني إلى الحفاظ على العلاقات الوثيقة مع حلف شمال الأطلسي يتطلع في الوقت نفسه إلى تعزيز التحالفات مع آسيا، إذ قام بزيارة رسمية بعد تسلمه منصبه في أيلول الماضي إلى الصين التي تعهدت بتقديم 327 مليون دولار للمساعدة في إرساء الاستقرار في أفغانستان حتى عام 2017 وهو أكثر مما قدمته منذ الغزو الأميركي.

ويربط الصين بأفغانستان ممر جبلي ضيق يكاد يستحيل عبوره

ويثير قلقها احتمال أن يدفع اندعام الاستقرار على طول الحدود الأفغانية مع باكستان الانفصاليين المسلحين في إقليم شينجيانغ في غرب البلاد إلى شن هجمات.

وكان قائد قوات التحالف في أفغانستان جوزيف أندرسون قد أعلن في وقت سابق أن حركة طالبان قتلت أكثر من 4600 جندي أفغاني هذا العام، مشيراً إلى أن الزيادة في مقتل الجنود الأفغان تمثل 6.5 في المئة مقارنة بالعام الماضي الذي سجل مقتل 4350 جندياً.

تصريحات أندرسون جاءت خلال جلسة مغلقة للبرلمان أشار خلالها إلى ضرورة العمل على تقليل معدل سقوط الضحايا وسط القوات الأفغانية عبر تحسين الحماية ضد المتفجرات وتعزيز الرعاية الطبية في المستشفيات والميدان.

وأشار أندرسون إلى أن عدد القتلى والجرحى أقل مما كان متوقفاً نظراً إلى تسلم القوات الأفغانية المسؤولية لقيادة المعارك ضد طالبان.



بوركينافاسو... الاتفاق على إجراء انتخابات بعد مرحلة انتقالية لمدة عام

إعادة العمل بالدستور، وتسمية «شخصية مدنية لترؤس المرحلة الانتقالية» من دون أن تتوصل إلى الاتفاق على اسمها. وشارك في هذه المحادثات كل من الرئيس الغاني جون دراماني ماهاما ونظيره السنغالي مكي سال والنيجيري غودلاك جوناثان الذين قدموا إلى واغادوغو للقيام بوساطة باسم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وكان مجلس الأمن الدولي دعا الزعماء الماضي مختلف الأطراف في أزمة بوركينافاسو إلى الهدوء، وطلب من العسكريين تسليم السلطة سريعاً إلى حكومة مدنية انتقالية.

اتفقت الأطراف المشاركة في محادثات واغادوغو على وضع حد لازمة في بوركينافاسو من خلال إجراء انتخابات بعد مرحلة انتقالية لمدة عام بدءاً من الشهر الجاري. وأصدر المشاركون في المحادثات التي جرت برعاية رؤساء غينيا والسنغال ونيجيريا بياناً قالوا فيه إن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والرؤساء الروحيين وزعماء القبائل إضافة إلى القوات المسلحة، اتفقوا على حكومة انتقالية لفترة عام وعلى تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية قبل تشرين الثاني 2015.

وأوضح البيان أن جميع الأطراف التي اتفقت على

اشتباكات بين محتجين وشرطة هونغ كونغ

اشتبك محتجون في هونغ كونغ في وقت مبكر من يوم أمس مع الشرطة في حي مونج توك المزدهم، مطالبين السلطات الصينية بالوفاء بالوعود الدستورية لإرساء الديمقراطية الكاملة بالمدينة التي عادت إلى السيادة الصينية عام 1997.

وتوجه العشرات من أفراد الشرطة المسلحين بالهراوات إلى المنطقة التي تجمع فيها مئات المحتجين واندلعت الاشتباكات بعد الساعة الثانية صباحاً بالتوقيت المحلي في الحي الذي أصبح بقعة ملتهبة لأعمال العنف. وكانت بكين عرضت في شهر آب الماضي على مواطني هونغ كونغ التصويت من أجل انتخاب حاكم لهم عام 2017، لكنها قالت إنه لا يجوز سوى لائتين أو ثلاثة أشخاص الترشح بعد الحصول على تأييد «لجنة ترشيح» تضم 1200 عضو.

ويأمل الطلاب في نقل احتجاجهم إلى السلطات الصينية في بكين، كما يعزّمون تنظيم مسيرة الأحد 9 تشرين الثاني تنطلق من وسط المركز المالي للمدينة وتتوجه إلى مكتب الاتصال التابع للحكومة المركزية الصينية فيها.

